

دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

في البلدان العربية

د. كليب سعد كليب

أستاذ التنمية الاقتصادية واقتصاد المعرفة

في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال

في الجامعة اللبنانية

مقدمة:

أخذ الاهتمام بموضوع المنظمات الأهلية يتزايد بشكل تدريجي منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين. وقد ترافق ذلك مع تغير واضح في مفهوم التنمية وسياساتها حيث كثرت الطروحات الداعية إلى المشاركة بين الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الأهلية - باعتبارها أحد مكونات المجتمع المدني - في إدارة العملية التنموية. فما الذي تغير في مفهوم وسياسات التنمية؟ ما هي الأسباب التي أدت إلى تغير مكانة المنظمات الأهلية في البلدان العربية في العقدين الأخيرين؟ ما هو الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه قطاعات المجتمع المدني وما هي شروط نجاح هذا الدور؟ وما هي النتائج المحتملة لدور هذه القطاعات في التنمية؟

أولاً: في تغير مفهوم التنمية والسياسات التنموية:

1- على صعيد مفهوم التنمية⁽¹⁾:

تغير مفهوم التنمية مرات عدة خلال العقود الستة الأخيرة. ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين ساد مفهوم "التنمية الاقتصادية" بشكل واسع. ولقد استند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها متوسط دخل الفرد الذي حظي بأكبر قدر من

(1) تم إعلان عقد الستينات عقد أول للتنمية بموجب القرار رقم 1710 تاريخ 1961 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (إشارة من الباحث).

القبول من الاقتصاديين وتم استخدامه في عقد المقارنات الدولية بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً.

فمؤشر متوسط دخل الفرد رغم بعض أوجه القصور فيه حيث أنه لا يعكس مدى التفاوت في مستوى المعيشة بين فئات السكان ضمن المجتمع الواحد إلا أنه يدل على مدى التفاوت في مستويات المعيشة بين البلدان المختلفة رغم الصعوبات الفنية التي تحول دون إجراء مقارنات سليمة عن مستويات المعيشة في كل من البلدان المتقدمة والنامية لأن الأرقام المنشورة عن مستويات المعيشة في هذه الأخيرة تتحيز نزولاً.

في أوائل عقد السبعينات من القرن العشرين ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على مفهوم جديد للتنمية هو "التنمية الاجتماعية" يأخذ بعين الاعتبار انعكاس السياسات التنموية على بنى المجتمع وأنشطته الاقتصادية، ولقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه معياراً آخر لقياس التنمية غير متوسط دخل الفرد وهو ما سمي بمعيار "إشباع الحاجات الأساسية". ولقد اعتبر هؤلاء أن المعيار الجديد أفضل من معيار متوسط دخل الفرد في الحكم على مدى نجاح أو فشل التنمية لسببين:

الأول: عدم تساوي الحاجات الإنسانية في الأهمية. وزيادة الدخل قد تستخدم لإشباع هذه الحاجة أو تلك. فقد ينتج عن زيادة الدخل إشباع حاجات قليلة الأهمية لتلبية مطالب الفئات المترفة مثلاً على حساب إشباع حاجات أكثر أهمية (كتوفير الغذاء الضروري أو اللبس والسكن الملائمين).

الثاني: إن هناك من الحاجات الإنسانية ما لا يدخل في حساب الدخل. فقد يزيد الدخل ولكن تزداد معه معدلات البطالة أو يقل وقت الفراغ فلا تدل زيادة الدخل على ارتفاع مستوى الرفاهية.⁽¹⁾

تجدر الإشارة أخيراً إلى أن مؤيدي معيار إشباع الحاجات الأساسية رغم اعتبارهم أنه أكثر جدوى وأهمية من معيار متوسط دخل الفرد إلا أنهم لم يتكروا لهذا الأخير أو يعمدوا إلى التقليل من أهميته.

(1) جلال أمين - كيف ندرك الوجه الإنساني للتنمية - مجلة العربي - العدد 530 سنة 2003، ص: 18.

في مطلع التسعينات طُرِح مفهوم جديد للتنمية هو "التنمية البشرية" الذي اعتمد معياراً جديداً لقياس التنمية غير المعيارين القديمين: متوسط دخل الفرد وإشباع الحاجات الأساسية. لقد كان المعيار الجديد معياراً مركباً يتكون من ثلاثة عناصر:

1- متوسط دخل الفرد - 2- العمر المتوقع عند الولادة - 3- مستوى التعليم.

ووفق هذا الأساس جرى ترتيب دول العالم بعضها فوق البعض الآخر وفقاً لمدى نجاحها أو فشلها في الارتفاع بمتوسط دخل الفرد وزيادة العمر المتوقع عند الولادة وفي محور الأمية وزيادة نسبة المقيدون بالمدارس.

لقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((UNDP مفهوم التنمية البشرية والمعيار العائد له وراح يصدر منذ سنة 1990 تقريراً سنوياً عن التنمية البشرية يصنّف بلاد العالم تبعاً لهذا المعيار الجديد.

لقد لاقى مفهوم التنمية البشرية شهرة كبيرة وقبولاً واسعاً رغم أنه يستبعد عدداً من العناصر كالبطالة والعمالة وحجم وقت الفراغ ونمط العلاقات الاجتماعية ومدى الشعور بالاستقرار والحريات السياسية والفردية ومدى انتشار الجريمة... وغير ذلك.

وعند استعراض تطور تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة 1990 وصعوداً يتضح أن مفهوم التنمية البشرية لم يتبلور بشكل كامل إلا في التقرير السنوي لعام 1993 حيث تم إبراز معايير المشاركة، المساواة، التمكين، اللامركزية، الأسواق الرؤوفة، ودور الجمعيات الأهلية... وغير ذلك.

ويعتبر التقرير أن مفهوم التنمية المستدامة يُعنى بربط النمو الاقتصادي بهدف أكبر هو تحسن نوعية حياة الناس مع توزيع سليم للدخل وعناية أكبر بشؤون البيئة.

ويبحث تقرير التنمية البشرية لعام 1996 طبيعة ودرجة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية التي تم تحديدها على أنها توسيع لخيارات الناس بتوفير الفرص لهم في مجالات العمل والدخل والصحة والتعليم والحقوق الأساسية. ويؤكد التقرير أن النمو الاقتصادي هو وسيلة أما الغاية فهي التنمية. وبهذا السياق يركز التقرير على أهمية المشاركة بين الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الأهلية في قضايا إدارة هذه العملية.

وفي تطور جديد جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 لي طرح مفهوماً جديداً للتنمية هو "التنمية الإنسانية".

يعتمد هذا المفهوم الجديد أيضاً معياراً مركباً لقياس التنمية يحتفظ بمؤشري العمر المتوقع عند الولادة ومستوى التعليم من المعيار الذي اعتمده مفهوم التنمية البشرية ويضيف إليهما أربعة مؤشرات جديدة هي: الحرية، مركز المرأة (أو ما أسماه التقرير بتمكن النوع)، درجة الاتصال بشبكة الانترنت ودرجة نظافة أو تلوث البيئة.

وبذلك تصبح المؤشرات ستة بعد أن كانت ثلاثة. ومن الجدير بالملاحظة أن مفهوم التنمية الإنسانية إستبعد تماماً المؤشر القديم المشهور، مؤشر متوسط دخل الفرد الذي ظل لفترة طويلة يعتبر مرادفاً أو حتى تعريفاً للتنمية.⁽¹⁾ وكأن التقرير باستبعاده لمؤشر متوسط دخل الفرد قد ساهم في إظهار واقع التنمية في المجتمعات العربية بأقل مما هو عليه.

2- على صعيد السياسات التنموية:

لا يخفى أن التنمية الاقتصادية بما هي حركة توجيه لنمو الموارد والطاقات قد حدثت منذ بداياتها في العقد الثالث من القرن العشرين في الاتحاد السوفياتي وفي الجمهوريات الاشتراكية لاحقاً وفي الرأسماليات الليبرالية والأوروبية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي بعض بلدان الجنوب المستقلة بين مطلع الخمسينات وأواسط السبعينات من القرن العشرين في ظل دور مركزي قوي للدولة في العملية الاقتصادية إذ ساد الفكر الاقتصادي التدخلية (إن بمصادره الاشتراكية أو الكينزية) في العالم ككل تقريباً في تلك الحقبة (1945 - 1975).

ولقد مثلت تلك الفترة العصر الذهبي للمجموعات الاقتصادية الثلاث في العالم آنذاك إذ ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، وانخفضت معدلات البطالة والتضخم، واتجهت مستويات المعيشة نحو الارتفاع.

إلا أنه ابتداءً من النصف الأول من السبعينات دخل العالم في أزمة طاحنة⁽²⁾.

(1) جلال أمين مصدر سابق، ص: 20

(2) رمزي زكي - صعود وهبوط الكينزية العربية - مجلة العربي - العدد 493 - كانون الأول 1999، ص: 90.

فقد سادت الفوضى والاضطرابات في الاقتصاد العالمي بعد انهيار أسعار الصرف العالمي وارتفاع أسعار النفط وتزايد نزعة الحماية ونمو المديونية الخارجية للبلدان النامية وتزامن أزمتي الركود والتضخم في فترة واحدة في البلدان الصناعية الرأسمالية بالإضافة إلى تزايد عجز الموازنات العامة وتراجع معدلات الإنتاجية وزيادة معدلات البطالة. لقد نتج عن ذلك هزيمة قاسية للفكر الاقتصادي التدخلّي وانتصار الليبرالية الجديدة التي جرى تطبيقها بشكل سريع في البلدان الصناعية الرأسمالية فتم اعتماد سياسات جديدة مثل: تحرير الأسواق، تحجيم دور الدولة في الاقتصاد وخصخصة مشروعات القطاع العام، تعديل السياسات الضريبية وإلغاء الضريبة التصاعدية والانطلاق نحو العولمة أو الكوكبة Globalisation. وسرعات ما تبنت المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي للإنماء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية) أفكار ومفاهيم وسياسات الليبرالية الجديدة.

بعدها تهاوت البلدان الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفياتي. وراحت البلدان النامية تتعرض للضغط الشديد من قبل الدول الصناعية الغربية والمنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية لتحرير أسواقها وإعادة هيكلة اقتصادها والإنخراط في العولمة أي عملياً التخلي عن خيار التنمية المستقلة الذي تبنته منذ حقبة الستينيات من القرن العشرين. وقد تبنى معظم الدول النامية السياسات التي تم إملأؤها عليها من قبل الدول الصناعية الغربية والمنظمات الدولية على امتداد عقدي الثمانينيات والتسعينيات إنما بفوارق زمنية مختلفة ودرجات متباينة من الطوعية أو عدمها.

لكن نهاية القرن العشرين لم تشهد على صدق تنبؤات الليبرالية الجديدة بل شهدت الدول النامية على العكس تدهوراً في معدلات النمو الاقتصادي وانتشاراً للمجاعات والنزاعات المحلية والإقليمية وتفاقماً في المديونية الخارجية وتراجعاً في شروط التجارة الدولية لغير مصلحة الدول النامية كما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول الجنوب.⁽¹⁾

ماذا على المستوى العربي؟

(1) أحمد جمال الدين موسى. التنمية حق من حقوق الإنسان - مجلة العربي - العدد 538، أيلول 2003 -

حينما حصلت البلدان العربية على استقلالها السياسي اتضح حجم الكارثة التي خلفها الاستعمار للاقتصادات العربية والتي تجسدت بانتشار الفقر والجهل والمرض والركود الاقتصادي وتخلف قوى الإنتاج والتبعية الاقتصادية للخارج.

وسرعان ما اتضح ان تجاوز هذا الواقع وتحقيق التنمية لن يتأتى الا عبر حشد وتعبئة الموارد الوطنية وترشيد استخدامها وتوزيعها وفق الأولوية. وفي سبيل تحقيق ذلك برز عدد من الاتجاهات أبرزها اثنتين:

1- ضرورة السيطرة الوطنية على الثروات والموارد العربية التي كانت واقعة تحت سيطرة المستعمر. وهذا ما تحقق في العديد من البلدان العربية من خلال عمليات تأمين النفط وقناة السويس وتأمين البنوك وشركات التأمين الأجنبية... الخ.

2- وضع برامج وخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (خطط خمسية). مع إعطاء دور مركزي للدولة في وضع تلك الخطط والبرامج وتنفيذ قسم كبير منها.

إن هذا النهج التنموي الذي برز منذ الخمسينات والستينات من القرن العشرين وتعززت ملامحه في مرحلة الطفرة النفطية التي امتدت بين سنتين 1973 و 1980 عاد إلى الضمور في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن المذكور في خضم التحولات الكبرى التي شهدتها العالم في تلك الفترة.

ثانياً: في تغير مكانة المنظمات الأهلية في البلدان العربية:

تعززت مكانة المنظمات الأهلية وقطاعات المجتمع المدني الأخرى خلال العقدين الأخيرين في البلدان العربية للأسباب والاعتبارات التالية:

1- الأسباب والعوامل الخارجية:

كان لبعض العوامل الخارجية التي أبرزت تصاعد دور القطاع الثالث أو النسق الثالث Troisième Systeme والمنظمات غير الحكومية في تعاملها مع مشكلات السكان والبيئة والفقر وحقوق الإنسان والمرأة والطفل... وغيرها دوراً في تحفيز قطاعات المجتمع المدني في البلدان العربية ومن أبرز هذه العوامل:

أ- سيادة العولمة:

لقد أدت سيادة العولمة إلى إعطاء المنظمات الأهلية وقطاعات المجتمع المدني المحلية زخماً قوياً وفرصة للنمو والتفاعل مع مثيلاتها على المستويين الاقليمي والدولي. فقد أدى البعد الثقافي والسياسي للعولمة إلى انتشار الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وتزايد المدافعين

عنها. كما ظهر العديد من منظمات المجتمع المدني المطالبة بتطبيق المواثيق الدولية العالمية لحقوق الإنسان في المجتمعات العربية.

كما أدى الاهتمام العالمي إلى توفير الموارد والمساعدات التي ساعدت في بناء قدرات العديد من مؤسسات القطاع المدني وبدء انطلاقها للقيام بأدوار مجتمعية مهمة. كما كان للتفاعل على المستوى الدولي دور في تبادل الخبرات والانفتاح على رؤى اجتماعية وسياسية جديدة من شأنها إنضاج ظروف توسيع هامش المشاركة الديمقراطية في صنع القرار.

ب- دور المنظمات الدولية:

لعبت المنظمات والمؤسسات والهيئات التابعة للأمم المتحدة دوراً في هذا المجال من خلال التركيز على قضايا ومفاهيم مثل: الديمقراطية، حقوق الأقليات الدينية والأثنية، التعدد والتنوع الثقافي، اللامركزية، مكافحة الفساد، الحكم الصالح،... وغير ذلك، كما من خلال عقد وتنظيم المؤتمرات ذات الصلة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ج- دور ثورة المعلوماتية والاتصالات:

لعبت ثورة المعلوماتية والاتصالات دوراً بارزاً في تنشيط عمل قطاعات المجتمع المدني في البلدان العربية وكان لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة دوراً أساسياً في ذلك: الأقمار الصناعية - الانترنت - الهاتف الخليوي - محطات التلفزة (وسائل النقل الحي والمباشر للأخبار)... الخ.

الأسباب والعوامل الداخلية:

لقد كان لتراجع دور الدولة في الاقتصاد دوراً أساسياً في نشأة ونمو المنظمات والقطاعات المعاصرة في المجتمع المدني في البلدان العربية إذا أدى انخفاض الانفاق الحكومي على الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ودعم السلع الأساسية إلى بروز دور القطاع الأهلي في تغطية جانب من المطالب السكانية ومحاولة إشباعها. إلا أن هناك عوامل أخرى أهمها:

أ- إخفاق بعض السياسات التنموية وقسماً من مشروعات التنمية وما رافقها من تضخم وعجز ومديونية.

ب- المعدلات المرتفعة في نمو السكان وما ينتج عنها من تغير في البنى الاجتماعية والهيكل السكاني مع ما يتولد عن ذلك من مطالب واحتياجات جديدة ناجمة عن هذه المستجدات.

ج- تزايد ظاهرة الوعي عند الناس: كان من أبرز نتائج دور الرعاية الذي مارسته الدولة في معظم البلدان العربية (باستثناء لبنان إلى حد كبير) ان تحسنت مستويات التعليم وانخفضت معدلات الأمية بحدود كبيرة. كان لهذا العامل دوراً مهماً في التعرف على بعض القضايا والمفاهيم الجديدة وفي تأكيد عناصر الانتماء إلى ما يتصل بها.

د- لعبت بعض الظروف الاستثنائية التي شهدتها بعض الأقطار العربية بسبب الحروب والاحتلال والكوارث الطبيعية (مثل فلسطين ولبنان والصومال والعراق) دوراً مهماً واستثنائياً في تنشيط عمل منظمات القطاع الأهلي في تلبية حاجات السكان في هذه البلدان.

ثالثاً: الدور التنموي لقطاعات المجتمع المدني:

يختلف تعريف المجتمع المدني الذي يشمل أنواعاً عديدة من المؤسسات، من أهمها المنظمات غير الحكومية، تبعاً لتعدد وظائف هذه المنظمات واختلاف المنظور الذي ينظر من خلاله إليها. ويتم التمييز في هذا المضمار بين منظورين: المنظور الوظيفي والمنظور البنوي.

المنظور الوظيفي: هو الذي يأخذ بعين الاعتبار وظيفة المنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدماتية لفئات اجتماعية معينة أو للمجتمع بشكل عام. وتعرف هذه الوظيفة بالرعاية أو الخدمية. تحمل المنظمات في هذا الإطار جزءاً من العبء عن الدولة، كما ان نشاطها يؤدي إلى تخفيف التوتر الناتج عن التفاوت الاجتماعي كما انها قد تلعب دوراً في زيادة الدخل والعمالة. إلا انها لا تهدف عادة إلى إحداث تغيير في نظام المجتمع لذلك يعتبر البعض ان دور هذه المنظمات، بالإضافة إلى

دورها الخيري التقليدي هو بمثابة استمرار لعلاقة التبعية التي تربط القطاع الأهلي بالسلطة في كثير من المجتمعات.⁽¹⁾

أما المنظور النيوي: فيرتبط بدور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. ويتصف دورها في هذه الحالة في علاقتها بمؤسسات المجتمع الأخرى (الدولة والسوق) كعنصر فاعل وليس تابعاً أو ملحقاً بالعناصر الأخرى. ويعتبر العمل الأهلي بهذا المنظور مؤسسة Institution وليس مجرد تنظيم. وتتجاوز المنظمات غير الحكومية بهذا الإطار الدور الرعائي/الخدمي إلى الدور التنموي بمعنى تعزيز القدرات والدفاع عن الحقوق للجماعات المستهدفة. أي ان اهتمام هذه المنظمات لا يكون موجهاً إلى التنمية الاقتصادية بشكل محدد بل إلى تغيير الواقع الاجتماعي الاقتصادي هيكلياً. وفي هذا الإطار ترتبط المنظمات غير الحكومية بنويّاً بالتنمية، بحيث تكون طرفاً فاعلاً مع الدولة والقطاع الخاص على أساس الشراكة القائمة على التوازن بين الأطراف الثلاث. لذلك يكون مفهوم التنمية المتبنى في هذه الحالة هو التنمية بالمشاركة ويعني ذلك أن دور هذه المنظمات هو دور تعبوي يرتبط بالتمكين وتعزيز القدرات.⁽²⁾

وهذا يعني ضرورة وجود رؤية تنموية واضحة ومترابطة على المستوى القومي والمحلي والفردية تقوم على احترام حقوق الإنسان وعلى ديمقراطية المشاركة وعدالة التوزيع. وهنا يتضح مفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمحرك لعمل المنظمات غير الحكومية بدلاً من فكرة الخدمة الاجتماعية المرتبطة بالرعاية والخير والاحسان وتقديم الخدمات.

تجدر الإشارة إلى ان هناك فارقاً أساسياً في دور المنظمات غير الحكومية في مجتمعات الغرب الصناعية وفي المناطق الأخرى من العالم. ففي المجتمعات الصناعية الغربية تطور دور هذه المنظمات من الارتباط بفعل الخير ورعاية الفئات المحرومة لتصبح قطاعاً متميزاً يلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. يقوم أحياناً بالضغط على الحكومة من أجل اتخاذ قرارات معينة أو الرجوع عنها.

(1) شهيدة الباز - جدلية العلاقة بين العولمة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني بحث مقدم إلى أعمال الحلقة الدراسية حول العولمة وحقوق الإنسان - 8-9-10 كانون الأول 2000 - منشورات الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان - الطبعة الأولى 2002 - ص: 94

(2) المصدر نفسه، ص: 95.

اما في دول العالم الثالث، فبالإضافة إلى دورها التقليدي الخيري تلعب بعض المنظمات غير الحكومية دوراً نضالياً يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني وتغيير النظم السياسية والاقتصادية السائدة.

فالقطاع أو النسق الثالث Troisième système يحتل مساحة كبيرة من العمل الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتطورة، ويشكل جزءاً عضوياً فاعلاً في دينامييتها ومنظورها للتغير الاجتماعي. ففي العام 2000 كان في الولايات المتحدة الأميركية 1.400 مليون منظمة غير متوجهة للربح يصل رقم مواردها وأصولها المالية إلى حدود 500 مليار دولار. وقام القطاع الأهلي في تلك الفترة بتوليد 6% من الناتج القومي الأميركي وبتوفير 10.5% من مجموع فرص العمل.⁽¹⁾

كما أن حصة القطاع الأهلي من إجمالي المعونة الدولية تطورت من 4 مليار دولار عام 1985 إلى 12 مليار دولار عام 1993 إلى ما يقرب من 15 مليار دولار عام 2000.⁽²⁾ ونلاحظ توسعاً في عمل القطاع الأهلي في بلدان العالم الثالث خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين نشأ في ظل المناخ الداعي للحد من الدور التدخلية للدولة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وما ينتج عنه من تبعات على الفئات المهمشة والذي استوجب مساهمة المجتمع المدني ومؤسساته والذي يشكل العمل غير الحكومي جزءاً منه. مع الإشارة إلى استمرار غلبة الدور التقليدي في عمل هذا القطاع في البلدان المشار إليها.

أما على المستوى العربي فينقل د. كريم أبو حلاوه عن دراسة أجرتها د. أماني قنديل أن نسبة الجمعيات الأهلية الخيرية يصل في مصر إلى حوالي 34% من اجمالي الجمعيات ويتجاوز في سوريا 80% في حين يصل في دول الخليج العربي إلى أكثر من 90% من المنظمات الأهلية.⁽¹⁾ ويتساءل كاتب المقالة عن حجم المشكلات التي يمكن حلها

(1) كامل مهنا (رئيس مؤسسة عامل) ورقة عمل مقدمة إلى أعمال الحلقة الدراسية حول العولمة وحقوق الإنسان. في 8-9-10 كانون الأول 2000 - منشورات الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان الطبعة الأولى 2000، ص: 120.

(2) المصدر نفسه، ص: 120.

(1) كريم أبو حلاوه - المنظمات الأهلية الغربية وإرهاصات التحول نحو المجتمع المدني - مقالة في جريدة النهار اللبنانية - عدد الخميس 1997/8/21.

عبر هذا الشكل التقليدي من العمل الخيري والذي تقوم الجمعيات فيه بمجرد دور الوسيط بين المانحين والمتلقين للمساعدات. بالإضافة إلى أن أعداداً أخرى من الجمعيات والمنظمات لم تكن في الواقع سوى أبواباً للحكومات وصدى لسياساتها.

رابعاً: شروط نجاح دور المجتمع المدني في التنمية:

لا نغفل الدور الذي قامت به منظمات أهلية غير حكومية في البلدان العربية أو تقوم به حالياً في مجالات عديدة مثل الخدمات والرعاية الاجتماعية (رعاية الطفولة والأسرة والمسنين والمعاقين) والمساعدات الخيرية وخدمات التعليم والصحة والثقافة بالإضافة إلى الاهتمام بشؤون البيئة والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية... وغيرها بالإضافة إلى دورها أو دور منظمات أخرى عربية في النضال من أجل الاستقلال وتحرير الأرض. إلا أنه لكي تتمكن قطاعات المجتمع المدني أو بعضها من الإسهام في عملية التنمية لا بد من توفر بعض الشروط منها:

- 1- قيام هذه القطاعات أو المنظمات على رابط "المواطنة" كبديل عن كل الانتماءات الموروثة ما قبل المدنية.
- 2- تحديث نشاط القطاع الأهلي العربي وتطوير إنجازاته في مجالات التنمية المختلفة عبر العمل على دعم جهود التصدي لمشكلات الفقر والجهل والمرض التي تعطل طاقات المشاركة لقطاعات واسعة ما زالت مهمشة في عالمنا العربي.
- 3- المشاركة الكثيفة للباحثين العرب عبر دراسات نظرية وبحوث ميدانية تغني المناقشات العلمية والخبرات العملية اللازمة لتطوير عمل هذه الهيئات.
- 4- أن تتعدى منظمات العمل الأهلي دورها التقليدي الذي كان مقتصرًا على النشاطات الخيرية والخدمية إلى دور تنموي عبر تشجيع المواطنين على تنظيم أنفسهم ضمن إطار مجتمعاتهم المحلية في نشاطات تطوعية ذات منفعة عامة.
- 5- تغيير الفلسفة الاجتماعية التي ترى في المنظمات الأهلية مجرد امتداد أو صدى للدولة ووظائفها. وتغيير العلاقات المتوارثة داخل هذه المنظمات.⁽¹⁾

(1) كريم أبو حلاوة مصدر سابق.

- 6- وجود سلطة قوية شفافة تحظى باحترام المواطنين وثقتهم يكون بإمكانها حثهم على حمل جزء من المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة.
- 7- إن وجود شعب موحد ومجتمع متجانس يشكل ضماناً سياسية حقيقية لاستمرار ارتباط المنظمات غير الحكومية بمفهوم الوطن.

خامساً: النتائج المحتملة لدور قطاعات المجتمع المدني في التنمية:

يمكن أن يكون لدور قطاعات المجتمع المدني عدد من الآثار الايجابية والسلبية:

1- الآثار الإيجابية:

- أ- توفير قدر من الموارد والمساعدات للمجتمع.
- ب- توسيع هامش المشاركة الديمقراطية وزيادة مشاركة الناس في الحياة العامة.
- ج- تقريب المسافة النفسية بين الدولة ومؤسساتها من جهة وجمهور الناس من جهة ثانية.
- د- المساهمة في إعادة توزيع الدخل (عملية إعادة توزيع ثالثة بعد تلك التي تحصل بين عناصر الإنتاج نفسها وتلك التي تقوم بها الدولة عن طريق السياسة الضريبية من جهة وسياسة التقديمات الاجتماعية من جهة أخرى). وهذا يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة جماعات من السكان وتخفيف حدة التفاوت الاجتماعي.
- هـ- تصويب عمل مؤسسات القطاع العام إذ تتجزأ منظمات العمل الطوعي عادة أعمالاً مهمة بزمناً قصيراً ودرجة أقل من الروتين الإداري.

2- الآثار السلبية:

حيث ان المجتمع المدني يشكل في الوقت الحاضر هدفاً مباشراً لآليات العولمة باعتباره بديلاً عن الدولة، وباعتبار مؤسساته آليات لإحداث التغيرات المجتمعية اللازمة والملائمة لتحقيق شروط العولمة، لذا يصبح لدور المنظمات غير الحكومية آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص.

أ- استخدام منظمات المجتمع المدني المحلية كآلية لمعارضة منظمة تستهدف فرض تغيير النظم السياسية بدعم خارجي.

ب- إضعاف دور الدولة القومية: ينادي البعض بأن يصبح المجتمع المدني مصدراً لهوية بديلة لأفراد. لذا يتجه التمويل المقدم من الجهات المانحة إلى العمل على تنمية اللامركزية من خلال التركيز على مشروعات التنمية المحلية دون ربطها بخطط التنمية القومية الشاملة. وذلك من خلال دعم أنشطة المنظمات غير الحكومية والضغط على الحكومات لقبول تعاون الجهات المانحة معها مباشرة.⁽¹⁾

ويتجه التمويل الأجنبي في بعض الأحيان إلى تمويل نشاطات بحثية تساعد على دعم آليات تفكيك الدولة القومية كتلك التي تطال الأقليات وحركات الانفصال وغير ذلك.

ج- يؤدي انفتاح المنظمات غير الحكومية الواسع على الخارج إلى التأقلم مع المعايير الدولية والاعتراف عن المجتمعات المحلية.

د- تؤدي الضغوط التي تمارسها البلدان الصناعية الغربية والمنظمات الدولية بهدف توحيد الشروط القانونية لعمل المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المختلفة إلى عولمة المجتمع المدني في البلدان النامية.⁽¹⁾

(1) شهيدة الباز مصدر سابق ص: 102.

(1) شهيدة الباز مصدر سابق - ص: 102.

ه- رغم الشعارات التنموية التي ترفعها المنظمات غير الحكومية فإن المشروعات التنموية لهذه الأخيرة تم توجيهها في الغالب إلى أنشطة جزئية لا تحقق التنمية بالمعنى البنيوي الشامل.

و- تركيز المنظمات الدولية المانحة على دور المنظمات غير الحكومية المحلية كبديل عن الدولة في تقديم الخدمات، وتستفيد المنظمات الدولية من واقع الفساد الموجود في القطاع الحكومي أحياناً لتكريس دور المنظمات غير الحكومية لتحقيق هدف ابعاد يتمثل بإضعاف دور الدولة في الاقتصاد واعتماد سياسة التكيف الهيكلي التي تدعو إلى تخفيض مستوى الاتفاق العام.

ز- تؤدي سياسات العولمة الداعمة للمنظمات غير الحكومية أحياناً والمترافق مع الاضطرابات الاقتصادية والسياسية المصاحبة للعولمة إلى زيادة الحراك السياسي والاجتماعي فتلجأ الحكومات إلى تبني سياسات معادية للديمقراطية فتعتمد إلى اعتقال النشطاء من السياسيين من المعارضة.

ح- تسعى العولمة من خلال دعمها للمنظمات غير الحكومية المحلية الى فرض خصخصة الاقتصاد مما يسهل إدماج الدولة في السوق العالمية في إطار العولمة. وهذا يؤدي إلى تهميش قطاعات كبيرة من المواطنين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وابتعادهم عن المجتمع المدني الذي ينتمون أساساً إليه.

إن عولمة المنظمات الأهلية تؤدي إلى تكريس الدور الوظيفي للمنظمات الأهلية في دول العالم الثالث واندماجها في إطار النظام العالمي الجديد وتستبعد الدور البنيوي لهذه المنظمات الذي يقاوم بطبيعته هيمنة العولمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

سادساً: دور قطاعات المجتمع المدني في لبنان:

يخضع اللبنانيون في أمورهم المتعلقة بالأحوال الشخصية إلى خليط من القوانين والأنظمة القليل منها عام وشامل للجميع ويقتصر على الأمور الإدارية التي تتعلق بكيفية تنظيم وقيد وثائق الأحوال الشخصية لدى الإدارات المعنية، بينما القسم الأكبر منها فئوي ينحصر تطبيقها على مجموعة من اللبنانيين دون سواهم تبعاً لانتمائهم الطائفي وينفرد لبنان بين الدول في كونه يخضع مواطنيه لقوانين تنظم شؤوناً عامة، لكنها لا تتصف بالشمول

والعمومية، ولا تصدر عن سلطته الاشتراعية، بل عن إحدى فئات المجتمع، ولا تلزم إلا الفئة التي أصدرتها.

ويشكل هذا الأمر انتهاكاً متمادياً لسيادة الدولة ويكرس تفتيتاً لوحده. إذ تمارس المذاهب الطائفية السبعة عشر في لبنان على أتباعها سلطة كان يجب ان تكون من سلطة الدولة. وكأن الدولة تخلت بذلك عن جزءاً من سيادتها لصالح المذاهب الطائفية. والأخطر من ذلك ان المذاهب الدينية والجماعات التابعة لها والجمعيات والهيئات الخاصة بها تتمتع بحق قبول الهبات والمساعدات المالية والعينية من هيئات ومؤسسات محلية وإقليمية ودولية دون أي مراجعة ورقابة من قبل الدولة.

لقد شكل هذا الواقع مدخلاً إلى تفتيت المجتمع اللبناني لفترة زمنية طويلة إذ ان تفاوت قدرة المنظمات والجمعيات الخيرية في الحصول على هبات ومساعدات خارجية يؤدي إلى تفاوت قدرة الجماعات والأفراد في لبنان في الحصول على أجزاء من هذه الوفورات وبالتالي إلى تباين مستويات المعيشة فيما بينهم.

تجدر الإشارة إلى ان نشوء العمل الأهلي في لبنان قديم جداً والذي ربما يعود الى منتصف القرن السابع عشر وهو تاريخ إنشاء الرهينة المارونية التي كان افرادها يقومون بتأدية خدمات للمنكوبين والمحتاجين.

ويشكل القانون العثماني للجمعيات سنة 1908 نقطة انطلاق للمنظمات الأهلية في لبنان التي تعاضم دورها خلال الحرب العالمية الأولى حيث انتشرت دور الأيتام والملاجئ على أيدي الأفراد والجماعات من أصحاب الثروة وفاعلي الخير. وتطور عمل هذه الجماعات تدريجياً فتحوّلت إلى جمعيات خيرية ومؤسسات أهلية.⁽¹⁾

استمر عمل المنظمات الأهلية باستقلال شبه تام عن الدولة التي لم تتدخل في العمل الاجتماعي إلا بعد تأسيس مصلحة الإنعاش الاجتماعي في سنة 1959.

وعلى الرغم من دخول دور الدولة كعامل جديد في العامل الاجتماعي في الفترة الشهابية (1958 - 1970)، فقد ظهر سيل من الجمعيات والمنظمات الأهلية التي لعب بعضها دوراً طيباً في التخفيف من مأساة المواطنين خلال الحرب الأهلية الأخيرة (1975-

(1) نعمت كنعان، (مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية)، مداخلة في أعمال الحلقة الدراسية حول العولمة وحقوق الإنسان في 8-9-10 كانون أول 2000 - الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان 2002 - الطبعة الأولى

1990). وهذا أدى إلى قيام شراكة بين القطاع الأهلي والقطاع الرسمي بدأت كما ذكرنا مع تأسيس مصلحة الإنعاش الاجتماعي وتطورت مع تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية ويمكن تلخيص هذه الشراكة على الوجه التالي:

- دعمت وزارة الشؤون الاجتماعية (حتى العام 2000) 222 مؤسسة رعائية كانت ترعى 40705 مسعفاً من الأيتام وذوي الحاجات الاجتماعية الصعبة والأطفال الرضع والمسنين والمعوقين والأحداث المنحرفين.
- شاركت الدولة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية 255 جمعية ومنظمة أهلية في 284 مشروعاً مشتركاً: مراكز صحية اجتماعية - مراكز خدماتية اجتماعية - دور حضانة نهارية - مراكز تدريب مختلفة... وغير ذلك مع الإشارة إلى أن الدولة تساهم بسبعين في المئة من كلفتها نقداً، بينما يساهم القطاع الأهلي بالثلاثين بالمئة الباقية بشكل نقدي وعيني وخدمات تطوعية...

كما تشارك وزارة الشؤون الاجتماعية مؤسسات ومنظمات القطاع الأهلي في تنفيذ مشاريع إنمائية في الريف والمناطق مثال: شق طرقات زراعية - تنفيذ قنوات ري - تربية نحل - مشاريع بيئية - تشييد جدران دعم... وغيرها⁽²⁾

تجدر الإشارة إلى أن عمل معظم المنظمات الأهلية قد تراجع نسبياً في الفترة الأخيرة بسبب توقف المساعدات الخارجية وتقديمات الدولة لها، ضعف الرغبة في التطوع، ضعف الرقابة الذاتية، فقدان التنسيق بين هذه المنظمات وغير ذلك.

في الختام، لقد لعبت المنظمات غير الحكومية في لبنان دوراً إيجابياً في بعض المجالات خاصة في فترة الحرب الأخيرة (1975-1990) إلا أن المطلوب تأطير دور هذه المنظمات في سياق المشاركة الدائمة مع مؤسسات القطاع العام.

(2) المصدر نفسه، ص: 86 - 98.

من الملاحظ أن دور المنظمات غير الحكومية قد تعزز في البلدان العربية في الحقبة التي أخذ فيها دور الدولة التدخل في الاقتصاد يتراجع وهذه واحدة من الثغرات التي عرفتھا التجارب التنموية في هذه البلدان.

إذ أن قطاعات المجتمع المدني لا يمكن ان تعمل بشكل منفرد، ويكون دورها ضعيفاً في حال ضعف دور الدولة لأن وجود دولة قومية قوية مستقرة وديموقراطية شرط أساس لوجود مجتمع مدني قوي وفعال. كما أن الاهتمام بعمل المنظمات غير الحكومية لا ينفصل عن حل القضيتين المركزيتين في المجتمعات العربية وهما: قضية التنمية والمسألة الديمقراطية. والتنمية التي نعنيها هي التنمية الشاملة التي تتخطى النمو الاقتصادي، بحيث تشمل الجوانب الاجتماعية السياسية والثقافية، بحيث يكون المواطن محوراً من حيث المشاركة في صنعها وفي الحصول على ثمارها.

والتنمية التي نعنيها هي التي تكون أهدافها تعبر عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين ونابعة من المجتمع المحلي وليس من خارجه. لذلك يجب أن تعتمد على التعاون والتكامل في أدوار كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

المراجع:

1. تم إعلان عقد الستينات عقد أول للتنمية بموجب القرار رقم 1710 تاريخ 1961 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (إشارة من الباحث).
2. جلال أمين - كيف ندرك الوجه الإنساني للتنمية - مجلة العربي - العدد 530 سنة 2003.
3. رمزي زكي - صعود وهبوط الكينزية العربية - مجلة العربي - العدد 493 - كانون الأول 1999.
4. أحمد جمال الدين موسى. التنمية حق من حقوق الإنسان - مجلة العربي - العدد 538، أيلول 2003 -.
5. شهيدة الباز - جدلية العلاقة بين العولمة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني بحث مقدم إلى أعمال الحلقة الدراسية حول العولمة وحقوق الإنسان - 8-9-10 كانون الأول 2000 - منشورات الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان - الطبعة الأولى 2002
6. كامل مهنا (رئيس مؤسسة عامل) ورقة عمل مقدمة إلى أعمال الحلقة الدراسية حول العولمة وحقوق الإنسان. في 8-9-10 كانون الأول 2000 - منشورات الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان الطبعة الأولى 2000.

7. كريم أبو حلاوه - المنظمات الأهلية الغربية وإرهاصات التحول نحو المجتمع المدني - مقالة في جريدة النهار اللبنانية - عدد الخميس 1997/8/21.
8. نعمت كنعان، (مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية)، مداخلة في أعمال الحلقة الدراسية حول العولمة وحقوق الإنسان في 8-9-10 كانون أول 2000 - الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان 2002 - الطبعة الأولى.